تجاوز الخوف من الماضي

د. فالح عبدالجبار

ما من أمة تخشى التاريخ مثلنا نحن العرب، العاربة والمستعربة. وما من أمة تخشى مثلنا القبول بتعدد أبعاد التاريخ المركب المعاني. نعلم ان النسيان شيمة المخلوقات الدنيا في سلم التطور، وهو أيضاً شيمة الحضارات الدارسة. فالتمسك بالذاكرة التاريخية معلم حضاري، كدريئة ضد النسيان، ونافذة على الآتي.

نحن نحب النسيان بطريقة عجيبة. فمن جهة، يغرق بعضنا في ذاكرة الماضي، الى درجة الذهول عن الحاضر، بل ان ذاكرة الماضي هذه مصاغة في صورة مثالية، منقاة من كل ما تتوهمه شائبة. ويغرق بعضنا الآخر في غمار اللحظة الراهنة الى حدود إلغاء الماضي، بفعل التحريم المكين لأية معاينة حرة، متعددة لما كان، وهذا نسيان مزدوج، أو تذكر ناقص.

أقول هذا متأملاً مثال لبنان والعراق بعد الحرب والاحتراب، مقارناً إياه بمثال جنوب افريقيا، التي أسست لجان المكاشفة والمصارحة وسيلة للقبول والفهم والتفهم والتعلم والتجاوز.

أقول هذا أيضاً ونحن على اعتاب مرحلة جديدة بغثها وغثيثها، ووعدها ولا وعدها. والعراقيون، كالعادة، منقسمون إزاء تاريخهم بالذات، إزاء معانيه، أسبابه وآفاقه.

ثمة نزعة تدميرية لإزالة الماضي، تستهدف الرموز المادية للحقبة السابقة، تماثيل الرئيس وأنصابه، مثلاً، مثلما ان هناك نزعة تقديسية لكل ما كان. وهذه المواقف من التدنيس المفرط الى التقديس المفرط، هي من بقايا العنت الايديولوجي. ما أحوجنا الى إبعاد الشعارات والكليشيهات عن الوقائع الثرة المتشابكة، كيما نرفع عن التاريخ أي محرم، ونطلق اوار البحث في أحداث الماضي بحثاً مفتوح النهايات، منفتحاً على المعطيات والمعلومات، هادئاً ومحترساً. ولعل مشروع الذاكرة العراقية، بمبادرة كنعان مكية، يأتي بمثابة إنقاذ: ثمة اكثر من ثلاثين مليون وثيقة من العهد السابق تنتظر الفرز والتبويب، وثمة ما لا عدّ له من الأنصاب، وما لا حصر له من الأجداث الغفل في حقول الموت المسماة: مقابر جماعية.

سيبقى تاريخنا ناقصاً من دون هذه الوثائق، وستظل الأسطورة تخالط الواقع ما لم ندرس هذا السجل. وأول مهام مشروع الذاكرة العراقية ان يختزل الآماد الزمنية لعملية الحفظ والتبويب. أتذكر في هذا الصدد كتاب ويليام شيرر الموسوم: (صعود وسقوط الرايخ الثالث) (دولة هتلر)، الذي اعتمد نحو ٤٥ طناً من الوثائق. ويعد هذا الكتاب، حتى يومنا هذا، أفضل وثيقة عن المانيا النازية، قياماً وسقوطاً. والكتاب، بمعنى من المعاني، كان بمثابة تطهير اخلاقي لأمة أصيبت بجنون العظمة، واطلقت كل قوى التدمير الغريزي الكامنة فيها. كانت الأمة في حاجة الى التصالح مع نفسها، والى استعادة عافيتها الاخلاقية.

نحن ايضاً بحاجة الى تطهر اخلاقي، الى معاينة هذا الذي كان، وفهم جذور شرائع الغاب المنفلتة. وهذه ضرورة للضحية كما للجلاد، لمتلقي العنف كما لصانعه.

قبل أعوام، وأنا في زيارة لأربيل، حضرت ندوة كبرى عن حلبجة الكردية، المسممة بالغاز. رأيت أصنافاً عدة تدخل في بازار السجال: سياسيين يجيّرون المأساة في حسابات أحزابهم، ومحامين يتلهفون لرفع دعاوى تعويضات دسمة، وغاضبين يفكرون في الثأر، وأنصار الحكومة المركزية ينكرون وقوع ما وقع. وقبل عام وأنا في بغداد، رأيت مشهداً مماثلاً يتكرر إزاء اكتشاف عدد من المقابر الجماعية: سياسيين يلهجون بالمحنة لحساب أحزابهم، ومحامين يسيل لعابهم أمام صورة التعويضات المالية، وجمهوراً غاضباً يطالب بالانتقام، وأنصار الحكم السابق ينكرون حصول مجازر.

في الحالين غاب عنصر حاسم: الضحايا من عوائل ثُكلت، ومزقت. يعيش هؤلاء الماضي كل يوم في اهاب كوابيس وهلوسات وحالات عصاب ورهاب، دون ان يجدوا من يلتفت الى عنائهم المستديم. ذات مرة اشتكت عجوز كردية من كل هذه الندوات عن أهلها وأحفادها في حلبجة. في الأيام الأولى للكارثة، كما تقول، كنا نرى كابوس القصف الكيماوي كل ليلة. بعد سنوات صرنا نرى الكابوس مرة كل اسبوع. واليوم، بعد هذه الندوات، عدنا الى الاحلام الرهيبة في كل ليلة.

كانت شكوى الكردية المسنة بسيطة وبليغة: المهرجانات ترضي السياسيين، لكنها تنكأ جراح الضحايا الذين تركوا وحيدين مع أهوال الصدمة.

العراقيون بحاجة الى فهم الماضي لا الى نسيانه، بحاجة الى التطهير بمعناه الاغريقي، مثلما ان الضحايا بحاجة الى الشفاء بالمعنى السريري.

ابتكرت الحضارات سبلاً عدة لبلوغ هذا الأرب. ابتكر الاغريق المحاكاة على المسرح وسيلة لحض النظارة على التخلص من الأدران. وابتكرت أوروبا المسيحية طقوس الاعتراف، وابتكرنا نحن تقاليد الاعتذار (الاعتراف بالخطأ فضيلة). اختلافنا عن الآخرين ان التطهر الاغريقي والاعتراف (فالغفران) المسيحي - الأوروبي كانا جزءاً من المؤسسات القائمة وعنصراً من مكونات الثقافة، أما تقاليد الاعتذار عندنا فعائمة، أي متروكة للمصادفة. وهذا تعطيل لإمكانية التجاوز.

غير ان التجاوز بذاته ليس سوى وجه واحد من وجوه المشكلة العراقية. نحن في حاجة الى الفهم ايضاً. فالنظام السياسي السابق، الشمولي بامتياز، (خلق جمهورية) من طراز خاص، سماها مكية (جمهورية الخوف)، ولعل بالوسع اضافة نعت آخر ؟جمهورية الصمت؟، في البلد الذي اخترع الكتابة، وسيلة الإفصاح الكونية هذه.

كانت جمهورية الصمت - الخوف لا تكتفي بالهيمنة على مجال السياسة والاقتصاد والثقافة، بل تسعى، شأن النظم التوتاليتارية، الى اختراق فضاء الفرد، حقل حياته الحميمة، ودائرة مخيلته. كفّ العراقيون المولعون بالشتم عن شتم الرئيس المخلوع خشية ان يكرروا ذلك أثناء نومهم على مسمع من زوجة واشية أو جار مخبر. ورغم ان هذا الخوف آخذ بالتآكل إلا ان خطر اعادته قائم. والمفارقة ان هذا الخوف معمم بالتساوي. وهو تذكرة بقول مونتسكيو الشهيرة: (في ظل الاستبداد كلنا متساوون، لأننا جميعاً عبيد). وبهذا المعنى فالتحرر من عبودية الخوف ضرورة للضحية والمخبر سواء بسواء.

في وسع (مؤسسة الذاكرة العراقية) ان تنقذ وثائق الماضي، وان تفتح نوافذ الفهم والاستيعاب، لا لتغذية روح الثأر، بل للارتقاء بالذاكرة الى مستوى التطهر والإدراك.

هل يمكن استشراف مستقبل العراق الديمقراطي في ضوء منجزات فترة الانتقال الجديدة؟

كاظم حبيب

لم يعرف الشعب العراقي فترة في غنى التجربة التي تراكمت لديه خلال السنتين المنصرمتين بكل جوانبها الإيجابية والسلبية. بمكاسبها وخسائرها. بالدماء والدموع التي سالت أو البسمات الرائعة التي ارتسمت على وجوه الناس البسطاء الطيبين وهم يشاهدون سقوط الصنم الأصم والطاغية الممقوت صدام حسين في كل ساحات وشوارع ودوائر الدولة والقطاع الخاص ويسهمون في إزالته. بكل الأخطاء والنواقص والصراعات في ما بين الأحزاب والقوى السياسية من جهة. والاتفاقات والتحالفات في ما بينها أيضاً في سبيل العمل المشترك والتعاون بالرغم من تلك الصراعات من جهة أخرى.

أقنعت هذه التجربة وستقنع الناس أكثر فأكثر بأن الطريق الوحيد السليم نحو السلطة لا يمر إلا عبر صناديق الاقتراع. وهذا يتطلب بدوره العمل مع الشعب بكل قومياته وفئاته الاجتماعية وأتباع أديانه ومذاهبه المختلفة واتجاهاته الفكرية والسياسية وطرح برامجها والدفاع عن مصالحها والتفاعل معها والاستجابة لإرادتها الحرة. إنها تجربة غنية ستكسب العراقيات والعراقيين المزيد من النضوج والوضوح للحاضر والمستقبل. وليس من حق أحد بعد الآن أن يندب حظه العاثر بخسارته في الانتخابات. بل يفترض أن يفتش عن تلك العيوب والأسباب فيه لا في غيره. بغض النظر عن النواقص والأخطاء التي يمكن أن تحيط وتحصل أثناء الانتخابات. ومن عرف الانتخابات في بلدان كثيرة تتميز بالديمقراطية يدرك هذه الحقيقة.

الفترة المنصرمة دلت دون أدنى ريب على نمو نسبي ملموس في وعي الفئات المختلفة في المجتمع وفي الأحزاب والقوى السياسية الوطنية، إلا أن هذه الظاهرة الإيجابية لم تسعفنا حتى الآن لتدقيق مدى استعداد وقدرة كل حزب من تلك الأحزاب على الاستفادة من هذه التجربة ومدى قدرته على استخلاص الدروس المفيدة منها له وللمجتمع ولتطور العراق اللاحق.

من المفيد أن أسجل في هذه المقالة وبشكل مكثف مجموعة من الظواهر الإيجابية التي يعيشها العراق حالياً والتي يمكنها أن تقدم مادة جيدة لرؤية أفق مسيرة مرحلة الانتقال الجديدة وقدرتها على وضع أساس متين ومتماسك لعراق ديمقراطي فيدرالي تعددي. والتي يمكن تلخيص أهمها بما ياتي:

١- قبول المجتمع والأحزاب السياسية باستحقاقات الانتخابات وسعيها لتشكيل تحالفات سياسية وبرنامجية قائمة على الحوار الديمقراطي السلمي للوصول إلى مساومات مقبولة لها وللمجتمع، فعراقنا يعيش هذه التجربة لأول مرة وهي غنية بكل المقاييس. وبالتالي فالوقت لا يفترض أن يكون ضاغطاً. بل يفترض أن يمنحنا الفرصة والوسيلة لتحقيق الأهداف. ويتجلى هذا الموقف الإيجابي في موقف شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العراقي من نتائج الانتخابات وقبولها الدخول في المفاوضات من أجل المشاركة بالحكومة المقبلة وفي لجان وضع الدستور وغيرها من الأمور. بغض النظر عن المشاركة في الحكومة أو عدمها. فأن لها الحق في الاختلاف في برنامجها وفي أسبقية الأهداف التي تسعى لتحقيقها. ولكنها مستعدة لممارسة الطرق السلمية والديمقراطية في تحقيق ما تريده وما تسعى إليه، وبتعبير أدق تجلى هذا في موقف الحزب الإسلامي العراقي وغيره من قوى التحالف الوطني الجديد من أتباع المذهب السني. رغم أن ليس جميع العرب المسلمين كانوا قد قاطعوا الانتخابات أو مارسوا العنف ضد الوضع الجديد. بل شاركت نسبة غير قليلة في المسيرة السلمية المطلوبة.

٢-يفترض أن أشير هنا إلى أن القوى والأحزاب السياسية العراقية ستجبر على إعادة النظر بأوضاعها وبرامجها وسبل عملها وخطابها السياسي وعلاقاتها ببعضها أو حتى بمستوى الديمقراطية الممارسة داخل صفوفها، وهو مكسب كبير أن تحقق فعلاً. إذ يمكن لهذه الوجهة أن تدفع باتجاه تحالفات سياسية جديدة في ما بين القوى الديمقراطية والمدنية لخوض الانتخابات القادمة.

٣-قبول وارتياح الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين من جميع القوميات بانتخاب السيد جلال الطالباني. وهو مواطن كردي. لرئاسة الجمهورية وبجواره السيدان الدكتور عادل عبد المهدي وغازي الياور. وهما من العرب. نائبين له. وهي ظاهرة صحية. كما أن ما حصل بالنسبة إلى رئاسة المجلس الوطني أو رئيس مجلس الوزراء وما سيعقب ذلك يمثل أسلوباً إيجابياً طيباً، وهذه المسألة تضعنا أمام ظاهرة إيجابية أخرى هي أن الغالبية العظمى من مكونات الشعب العراقي القومية والاجتماعية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية بدأت تفتش بجدية مناسبة عن مستلزمات تحقيق الوحدة الوطنية. باعتبارها الضمانة المطلوبة للانتصار على الصعوبات التي تواجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلاد. إذ بدونها يستحيل تحقيق أي نصر أساسي يذكر. بغض النظر عن الخلافات والاختلافات الموجودة في برامج مختلف القوى السياسية العراقية.

٤-تحقيق نجاحات كبيرة ضد الإرهاب والإرهابيين من خلال إلقاء القبض على المزيد من عصابات الإجرام السياسي وغيرها التي أغرقت البلاد خلال العامين المنصرمين ببرك من الدماء والدموع. وبالتالي الحد النسبي من العمليات الإرهابية وتقليص مستمر بعدد ضحايا هذا الإرهاب. ولم يأت هذا بجهود الجيش والشرطة والأمن وبالتعاون مع قوات التحالف. على أهمية ذلك وتحسن أداء القوات العراقية. فحسب. بل بروز استعداد لدى الناس على الإدلاء بما لديهم من معلومات عن القوى الإرهابية. رغم أنهم ما زالوا يخشون انكشافهم وانتقام الإرهابيين منهم. فهم يرغبون في تقديم المعلومات دون أن يؤدي ذلك إلى الكشف عن هويتهم. إنها ظاهرة صحية يفترض تنميتها لتعجيل الخلاص من الإرهابيين لأن الشعب هو ضحية تلك العمليات أولاً وقبل كل شيء سواء بحياته أو بالخدمات التي يفترض أن يحصل عليها أو برزقه.

٥- تراجع نسبي ملموس في التأييد الذي حصلت عليه القوى الإرهابية من قوى سياسية وجهات رسمية أمنية وغير أمنية في الدول المجاورة للعراق. وهي ناشئة عن ضغوط خارجية من ناحية. والنضال الداخلي المضاد لتلك التدخلات بالشؤون الداخلية للعراق من ناحية ثانية. وافتضاح أمر الكثير من تلك الدول عبر ما نشر من معلومات أدلى بها المعتقلون أيضاً.

٦- وعلينا جميعاً تقع مسؤولية رؤية العوامل الجوهرية الإيجابية التي تدفع بالاتجاه الذي يكرس إمكانية السير صوب الديمقراطية. وأحاول في أدناه بلورة ما أراه في هذا الصدد:

❖وجود المبادئ الأساسية ذات المضامين الديمقراطية التي كرسها قانون إدارة الدولة المؤقت ووضع الرؤية الأولية والآليات الديمقراطية السليمة لمعالجة الدستور والمشكلات القائمة وقد أكد أكثر من طرف في التحالفات الرئيسية الجارية التزامه بما جاء فيها.

❖وجود قائمة التحالف الكردستاني القوية في الجمعية الوطنية التي تهمها جداً إقامة عراق فيدرالي مدني ديمقراطي وتعددي. وهي كتلة يمكن أن تتماسك وتتسع لاحقاً لا على مستوى كردستان فحسب. بل وعلى مستوى العراق بأسره.

❖وجود تيار قوي في صفوف قوى الإسلام السياسي الشيعية المعتدلة الذي لا يرى في النموذج الإيراني صيغة مناسبة لحكم العراق ويرى ضرورة ممارسة الديمقراطية في مجتمع متعدد القوميات ومتنوع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية. وهذا التيار واقعي وعاش تجربة الدكتاتورية وعانى منها. ويشكل السيد الدكتور إبراهيم الإشيقر الجعفري. المكلف بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. أحد أركان هذا الاتجاه. رغم أن السيد الجعفري لا ينكر رغبته في إقامة دولة دينية. ولكنه يدرك أيضاً استحالة ذلك. كما يشكل السيد الدكتور أحمد الجلبي. بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه في الدرب الذي اختاره في التحالفات السياسية. قوة أخرى ترفض الدولة الدينية.

❖ورغم الاختلاف مع قائمة السيد الدكتور أياد علاوي في جملة من الأمور المهمة. فأنه سواء دخل الحكومة أو رفض المشاركة فيها. يشكل قوة ضاغطة وقابلة لتحالفات سياسية متنوعة تقف إلى جانب الاتجاه المدني والعلماني وضد إقامة دولة دينية في العراق. وهي تتفق في ذلك مع جبهة التحالف الكردستاني والقوى الأخرى ذات القوة الصوتية الضعيفة.

❖الاستعداد الجديد للأمم المتحدة وسكرتيرها العام في التعاون مع العراق وتقديم الدعم له في مسيرته الجديدة. إضافة إلى المضمون الإيجابي المشجع للبرقيات التي وصلت إلى رئاسة الجمهورية من قيادات الدول المجاورة.

إن هذه المؤشرات. إضافة إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للوضع الإقليمي والدولي على الوضع في العراق. تدل على أن العراق سيندفع باتجاه جديد في هذه المرحلة الانتقالية تساعد على الأمور التالية للفترة القادمة:

١-وضع مسودة دستور ديمقراطي فيدرالي مدني أكثر تطوراً وتوافقياً من قانون إدارة الدولة المؤقت والضمانة في ذلك الآليات المقررة لوضع الدستور الدائم.

٢-التحضير للانتخابات القادمة بصورة أكثر فاعلية وعقلانية والاستفادة من تجربة الانتخابات الديمقراطية الأولى التي عاشها العراق في نهاية كانون الثاني/ يناير من هذا العام بحيث تكون أكثر شفافية وأكثر التزاماً بقواعد العمل الديمقراطي وتجنب الأخطاء التي ارتكبت في المرة المنصرمة.

٣-نشوء أجواء أكثر امناً واستقراراً للناس بما يساعد على مشاركة أكبر في الانتخابات الجديدة. إذ أن نتائج الانتخابات الماضية قد بينت للشعب أهمية مشاركتها في الانتخابات وفي وصول من تريد إيصاله للمجلس الوطني العراقي.

٤-وستكون الفرصة سانحة لكل القوى السياسية أن تستفيد من تجربتها المنصرمة في الانتخابات الجديدة لتدل على مدى قدرتها على الدفاع عن تمثيلها لفئات المجتمع المختلفة. وستجد بعض أو جميع الأحزاب والقوى السياسية أهمية تجديد نفسها للوصول الأفضل إلى مقاعد البرلمان.

٥-ويمكن خلال هذه الفترة نشوء أوضاع اقتصادية أفضل. وهو ما يأمل به الإنسان. وبشكل خاص للفئات الكادحة والفقيرة التي لم تتأثر أوضاعها كثيراً خلال السنتين المنصرمتين. وبالتالي ستذهب إلى صناديق الاقتراع لتدلي برأيها وتنتخب من يمثلها ومن تمكن من إقناعها بصواب مواقفه.

إن هذه الرؤية المتفائلة للمسيرة القادمة للعراق الجديد خلال فترة الانتقال التي ستؤسس للعراق الديمقراطي الفيدرالي المدني والتعددي المنشود لا تنطلق من رغبات ذاتية ولا من فراغ بأي حال. بل تستند إلى أرض الواقع. وهي لا تنسى كل المصاعب التي تنتظر هذه المسيرة واحتمال بروز قوى أخرى تحاول وضع العصي في العجلة. ولكنها ستتكسر ولن يمكنها منع المسيرة. رغم إعاقتها النسبية لسرعتها المطلوبة.

إن المنجزات الجارية والنتائج المتحققة لا تبدو من خلال فرحة المناصرين للمسيرة فحسب. بل من خلال غضب المعارضين لها وزيادة كراهيتهم لمن يساندها ويتحدث عن مكاسبها أيضاً. وخلال الأيام الأخيرة بشكل خاص وصلتني رسائل الإساءة والشتائم والاتهامات وهي تنهال بكثرة على شخصي المتواضع من عناصر بعثية وقومية متطرفة. وربما غيرها أيضاً. وأغرقت حاسوبي الإلكتروني المسكين بأكثر من سبعة آلاف ميكروب في فترة وجيزة. وهو دليل على أنها بدأت تفقد أعصابها وترى الفشل الذريع الذي أطبق عليها ولم يعد في مقدورها أن تتنفس بحرية. ولن أرد عليها لأنها لا تستحق الرد حقاً. والسبب في ذلك يعود إلى ثلاثة عوامل. وهي:

❖موقفي من ضرورة إقامة جمهورية عراقية ديمقراطية فيدرالية ومجتمع مدني ديمقراطي تعددي.

❖موقفي من المسألة الكردية وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وتأييد الفيدرالية الكردستانية. إضافة إلى تأييد حقوق القوميات الأخرى الثقافية والإدارية في العراق. وكذلك مساهمتي في تشكيل التجمع العربي لنصرة القضية الكردية.

❖موقفي الواضح والصريح من قوى الإرهاب العاملة في العراق ومن القوى التي تساندها في الخفاء وتسمح باستمرار الإرهاب في العراق ورفضي العنصرية والتمييز العنصري والديني والطائفي والفكري والسياسي.

ولكن هؤلاء جميعاً لم ولن يستطيعوا الغاء ما هو مبدئي في تفكير الإنسان وما هو إنساني في تفكير الفرد وما هو واقعي تستوجبه الحياة.

إن الإجابة على السؤال الوارد في عنوان هذا المقال هي: نعم. يمكن استشراف المستقبل الديمقراطي السلمي الوضاء للعراق القادم. عراق ينعم شعبه بالحرية والديمقراطية ويمارس حقوق الإنسان وحقوق القوميات ويسعى إلى نشر العدالة الاجتماعية. إلا أن هذا لن يحصل بصورة ميكانيكية. بل يتطلب جهوداً حثيثة ومستمرة وعلى مختلف الأصعدة من الشعب وقواه وأحزابه السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والنقابات وأجهزة الإعلام ...الخ. وكذلك القوى العراقية الكبيرة التي لا تزال تعيش وتعمل في الخارج وتساند المسيرة الديمقراطية للعراق. إنها المسيرة الصعبة. ولكنها المسيرة المشرقة والمشرفة لعراق ديمقراطي فيدرالي مدني وتعددي. وإنساني متحضر.

العرف الدستوري في الدساتير العراقية

د. حيدر أدهم الطائي
مركز العراق للأبحاث

لعب العرف الدستوري دوراً معيناً في دساتير الكثير من الدول سواء تلك التي تعتمد في دساتيرها على النصوص المكتوبة أو تلك الدول التي تقوم دساتيرها أو جانب مهم منها على الأعراف الدستورية، والحقيقة ان التمييز بين العرف في اطار القانون العام عن العرف في اطار القانون الخاص أمر مهم لفهم طبيعة الاشكالات التي يمكن ان تثار في مواجهة نظرية العرف في اطار القانون العام.

ان الأعراف الدستورية هي عبارة عن مجموعة من القواعد غير المدونة في الدستور توضح أساليب ممارسة السلطة من جانب الحكام بصورة قد تكمل أو تعدل أو تفسر القواعد الموجودة في الدستور المكتوب في بلد معين وأسباب وجود العرف الدستوري هو إما لسد الفراغ أو لمعالجة ممارسة دستورية معينة طبقاً لنص مكتوب أو لتوضيح نص غامض وهي أشكال لمساهمة العرف الدستوري التي تعكس أنواعه الثلاثة. فعلى سبيل المثال نصت المادة الثالثة من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الصادر عام ١٨٧٥ على (ان رئيس الجمهورية يكفل تنفيذ القوانين) إلا ان هذا النص لم يوضح الوسيلة التي يمكن لرئيس الجمهورية ان يكفل تنفيذ القوانين ومن هنا فقد نشأ عرف دستوري فسر نص المادة الثالثة حيث منح رئيس الجمهورية الحق في إصدار مراسيم تنفيذية لكفالة تنفيذ القوانين، وفي دستور مصر الصادر عام ١٩٢٣ نصت المادة (٦٠) منه على وجوب قيام الوزراء بالتوقيع إلى جانب الملك في المراسيم الخاصة بتنظيم وإدارة شؤون الدولة إعمالاً لقاعدة برلمانية تقليدية تقول ان الملك يسود ولا يحكم، إلا ان الملاحظ على هذا النص التشريعي الدستوري ان عرفاً قام بخصوصه بحيث غير من مضمونه بشكل جعل الأوامر الملكية التي يقوم الملك باصدارها وحده ويوقعها بصورة منفردة تحل محل المراسيم في توجيه وإدارة الكثير من شؤون الدولة كاعمال مجلس الوزراء والتعيين في المناصب الحكومية المهمة.

الأركان الواجب توافرها لنشوء العرف الدستوري

لكي يتوافر العرف الدستوري يجب ان يتوافر ركنان هما الركن المادي والركن المعنوي ويراد بالركن المادي العادة التي تتبعها أو تسير عليها هيأة من هيئات الدولة في أمر له طابع دستوري من دون ان تصادف هذه العادة معارضة من قبل هيئات الدولة الأخرى ومن الضروري ان تتوافر اذن في هذه القاعدة المستعملة كعرف معنى التنظيم والتجريد والعمومية فموضوع القاعدة الدستورية هو تنظيم موضوع دستوري بمعنى تحديد طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين كما ان هذه القاعدة تتعلق باسلوب ممارسة السلطة التي تكون التعبير عن الارادة العامة بشكل أو بآخر وهي ليست بالضرورة تعبيراً عن إرادة شخصية وان استعمال أو تكرار هذه الممارسة قد حظي باعتراف جميع الأطراف وبدون اعتراض أو رفض صريح من جانب احدى هيئات الدولة المعنية بهذه الممارسة.

عليه فشروط توافر الركن المادي للقاعدة العرفية يتمثل في العمومية والتكرار والوضوح والثبات، فضلاً عن شرط المدة فالعمومية تعني ان العادة يجب ان تكون ذات صفة وطبيعة عامة أي ان جميع هيئات الدولة تلتزم بمضمونها أما إذا أبدت احدى هيئات الدولة احتجاجاً على هذه العادة فتنتفي عندها صفة العموم ويراد بالتكرار ان تتكرر وتتطابق وقائع معينة إذ ان واقعة واحدة غير كافية لتحقيق شرط التكرار ويجب أيضاً ان تكون العادة على قدر كبير من الوضوح بحيث لا تكون الوقائع المكونة لها قابلة لتفسيرات مختلفة تقود إلى احتمالات مبهمة ويقصد بشرط الثبات ان تتجه العادة في التعبير عن مضمونها في نفس الاتجاه ومن دون انقطاع لان واقعة واحدة في اتجاه معاكس سوف تضع العادة موضع الشك كما يشترط ان تمضي مدة معينة من دون احتجاج من أي طرف معني.

أما الركن المعنوي فهو يتجسد في الاعتقاد أو الاحساس من قبل هيئات الدولة بضرورة ان تصبح العادة قاعدة واجبة الاحترام مقترنة بجزاء، والركن المعنوي لاحق للركن المادي حيث يبدأ الأمر بتكرار غير ملزم للعادة ثم أطراد على اتباعها فينشأ الاعتقاد بضرورتها والزامها فالركن المادي يتطلب صدور العادة من احدى هيئات الدولة بينما يتطلب الركن المعنوي قيام الاعتقاد بضرورتها والزامها لدى هيئات الدولة والرأي العام.

أنواع العرف الدستوري

للعرف الدستوري ثلاثة أنواع هي العرف المفسر والعرف المكمل والعرف المعدل ويراد بالعرف المفسر الذي يقتصر دوره على تفسير نص من النصوص الدستورية أي ان له دوراً مساعداً في اطار تفسير احد نصوص الدستور فهو لا ينشأ قاعدة جديدة بل يكشف غموض القاعدة الدستورية المكتوبة والطريقة السليمة لتطبيقها ويقوم القضاء في حالة العرف المفسر بدور مهم في ضمان وحدة التفسير وفرضها على هيئات الدولة.

بينما يراد بالعرف المكمل العرف الذي يتدخل لتنظيم أمور لم يذكرها المشرع الدستوري بشرط عدم مخالفة هذا التنظيم نصاً من نصوص الدستور إذ أننا سنكون في هذه الحالة أمام عرف معدل والعرف المكمل يتكون نتيجة لقصور أو نقص في النصوص الدستورية حيث لا تتمكن هذه القواعد من استيعاب جميع مستجدات ومتغيرات الواقع السياسي المتغير بصورة مستمرة.

أما العرف المعدل فينصرف أثره إلى تعديل الأحكام التي أوردها الدستور حول موضوع معين سواء كان ذلك بالاضافة إلى هذه الأحكام أو بالحذف منها فهو على نوعين عرف دستوري معدل بالاضافة وعرف دستوري معدل بالحذف.

العرف في الدساتير العراقية

فيما يتعلق بالدور الذي قام به العرف الدستوري في الدساتير العراقية يمكن الاشارة إلى المادة (١٢٤) من القانون الأساسي العراقي الصادر عام ١٩٢٥ حيث نصت على ((التقاليد الدستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون ولا يوجد نص يمنع الأخذ بها وكانت متبعة في الدول الدستورية يجوز الأخذ بها وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الأمة في جلسة مشتركة)).

وهذا النص كما يبدو يقر بدور مكمل للعرف للنصوص الدستورية وقد قامت قاعدة دستورية ذات طبيعة عرفية هي القاعدة العرفية الوحيدة التي نشأت في ظل الحياة الدستورية العراقية ابتداءً من عام ١٩٢١ وحتى هذه اللحظة تقضي بضرورة استقالة الوزارة عند انتقال العرش نتيجة وفاة الملك أو ممارسته لسلطاته الدستورية نتيجة بلوغه سن الرشد بعد تطبيقات متتابعة ومطردة لهذه القاعدة الدستورية فالوزارة كانت تستقيل كلما انتقل العرش في العراق نتيجة الوفاة أو تسلم السلطة وممارستها بصورة فعلية فقد استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني بعد وفاة الملك فيصل الأول وتولي الملك غازي وانتقال العرش عام ١٩٣٣ كما استقالت وزارة نوري السعيد عند وفاة الملك غازي وانتقال العرش إلى الملك فيصل الثاني عام ١٩٣٩ واستقالت وزارة جميل المدفعي عند انتهاء فترة الوصاية على العرش وتولي الملك فيصل الثاني لسلطاته الدستورية بعد بلوغه سن الرشد في مايس ١٩٥٣,

وبعد عام ١٩٥٨ شهد العراق صدور عدة دساتير مؤقتة لم يكتب لاغلبها فرصة التطبيق لأكثر من أيام أو شهور أو اعوام قليلة عدا دستور ١٩٧٠ المؤقت ولم تكن الفرصة مناسبة لظهور أعراف دستورية نتيجة طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت في العراق فقد تبنت هذه الأنظمة مفاهيم شمولية صارمة وتنطبق النتيجة ذاتها على الحياة السياسية والدستورية في ظل دستور ٢٠٠٣ أو ما يعرف بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية نتيجة قصر مدة تطبيقه وكونه دستوراً مؤقتاً حددت فترة زمنية لسريانه في فترة انتقالية إلا انه من الضروري ملاحظة مسألة المحاصصة الطائفية والقومية التي اتبعت ابتداءً من تاريخ انشاء مجلس الحكم مروراً بالحكومة العراقية المؤقتة فإذا قدر لهذه الممارسة المتمثلة بالمحاصصة الطائفية والقومية ان تستمر في ظل قانون إدارة الدولة وبعد صدور الدستور الدائم فقد تتحول إلى عرف دستوري وهو ما يمثل حالة مرفوضة وغير صحيحة.

وربما ما يشجع على استمرار هذه المحاصصة وجود او اعتماد النظام الانتخابي الذي تمت طبقاً له انتخابات الجمعية الوطنية القائم على التمثيل النسبي فإذا كان هذه النظام مقبولاً في المرحلة الانتقالية لكي يكون جميع أبناء العراق متمثلين في اتخاذ خطوات اعادة بناء بلدهم بطوائفهم وقومياتهم المتعددة فإن هذا النظام لا يخدم عراقا مستقبلياً مستقرا، فعراق مستقر بحاجة إلى حكومة مستقرة وقوية ومجلس تمثيلي ينجح في مراقبة الحكومة بصورة دقيقة.